

محضر رقم (٤) اجتماع لجنة المراجعة  
لشركة الفانار للمقاولات العمومية والإنشاءات  
المنعقد في يوم السبت الموافق تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٢

انه في يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١١/١٢ الساعة الثالثة مساءا اجتمعت لجنة المراجعة لشركة الفانار للمقاولات العمومية والإنشاءات بحضور كل من:

رئيس لجنة المراجعة	مصطفى عبد الخالق السيد عبد الخالق
عضو	خالد محمود عيسى محمد
عضو	احمد رمضان حسن إبراهيم
عضو	سعيد زيدان عبد العظيم
عضو	سيد حسن سيد عبد الظاهر

وقد حضر الاجتماع السيد/ احمد محمود عيسى رئيس مجلس الإدارة والسيد / إبراهيم محمود عيسى العضو المنتدب والسيد محمد ممدوح زيدان المدير المالي والسيد إبراهيم محمد السيد أمين السر وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي: -

- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق رقم (٣) بتاريخ ١٤-٠٨-٢٠٢٢
- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة.
- القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢.

## ١- مقدمة

تشرف لجنة المراجعة على كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركة الفانار للمقاولات. ولتحقيق ذلك قررت اللجنة عقد عدد من الاجتماعات خلال العام مع المدير العام للمراجعة الداخلية والإدارة العليا ومراجع الحسابات الخارجي. ويلخص هذا التقرير باختصار مسؤوليات ومهام وتشكيل لجنة المراجعة، والقرارات المهمة ورأي لجنة المراجعة بشأن نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات الهامة في هذا الشأن.

## ٢- مسؤوليات ومهام اللجنة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، كما حددت أدوار ومسؤوليات لجنة المراجعة وواجباتها القانونية وفق نطاق العمل الموضح في حوكمة الشركة والمطابق لما جاء في لائحة حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية الصادرة عن مجلس ادارة هيئة السوق المالية ونظام الشركات والمسؤوليات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة.

وتقوم لجنة المراجعة بأداء مهامها من خلال حضور الاجتماعات الدورية والمناقشات مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي للشركة.

## المهام الرئيسية للجنة المراجعة تتضمن ما يلي:

- الاشراف على السياسات المالية المتبعة بالشركة ومطابقتها لمعايير المحاسبة المصرية، ومن ثم اتباع السياسات
- الاشراف والمراجعة المحاسبية السليمة في معالجة العمليات المالية المختلفة للشركة التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية
- متابعة مدى استجابة إدارة الشركة لتوصيات البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية وذلك في ضوء مبادئ الإفصاح والشفافية حرصا على حقوق المساهمين
- التوصية لمجلس الإدارة لتعيين المحاسبين القانونيين واستبدالهم وتحديد أتعابهم والتحقق من استقلاليتهم.
- فحص القوائم المالية للشركة ومراجعتها قبل إرسالها لمراقب الحسابات
- فحص اعمال المراجعة الداخلية بالشركة والاطلاع على التقارير المعدة
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة الخاصة بالنقدية والعملاء والموردين
- مناقشة تقرير السادة مراقبي حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة طبقا للمادة (٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية
- القيام بأي مهام أخرى تحددها قواعد القيد بالبورصة المصرية.

## ٣- تشكيل لجنة المراجعة:

تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء المذكورين أدناه:

الاسم	جهة التمثيل
مصطفى عبد الخالق السيد عبد الخالق	رئيس لجنة المراجعة/مستقل
خالد محمود عيسى محمد	عضو/غير تنفيذي
احمد رمضان حسن إبراهيم	عضو/مستقل
سعيد زيدان عبد العظيم	عضو/مستقل
سيد حسن سيد عبد الظاهر	عضو/تنفيذي

## ٤- اجتماعات لجنة المراجعة:

تقرر أن تجتمع لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل في السنة، مع صلاحية عقد اجتماعات إضافية حسب ما تتطلبه الحاجة.

## ٥- القرارات الهامة والنتائج التي تم التوصل إليها:

### ٥.١. اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق رقم (٣) بتاريخ ١٤-٠٨-٢٠٢٢

قام السيد/ مصطفى السنيطي رئيس اللجنة بعرض محضر لجنة المراجعة السابق رقم (٣) لتاريخ ١٤/٠٨/٢٠٢٢ على السادة الحضور وحيث لا توجد أي ملاحظات عليه فقد تم اعتماد محضر المراجعة السابق.

### ٥.٢. متابعة تنفيذ التوصيات السابقة.

لا زالت توصيات اللجنة قائمة ولا زالت تحت التنفيذ من قبل إدارة الشركة.

### ٥.٣. القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢.

استعرضت اللجنة مسودة القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ وقد أظهرت تلك القوائم ما يلي: -

٥.٣.١. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها ٦٥.٥٧ مليون جنية خلال الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٣٨.٢٧ مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام ٢٠٢١ والبالغ قدرها نحو ٢٧.٣٠ مليون جنية و بنسبة زيادة قدرها نحو ١٤٠% ويرجع هذا لانتهاء بعض المشاريع بنسبة ١٠٠% في العام السابق و حصول الشركة على تعاقدات جديدة خلال الفترة الحالية ممثلة في تعاقد مشروع تنمية محور الضبعة بقيمة ١٧.١٣ مليون ومشروع سيلفر سندس بالساحل الشمالي بقيمة ٦٠.٢٦ مليون جنيها.

٥.٣.٢. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات ٧٢,٢٣% خلال الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ بينما كانت نسبتها نحو ٨٨,٥٣% خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ اي بفارق نحو ١٦.٣٠% ويرجع هذا لانتهاء بعض المشاريع التي بها اعمال مباني وتشطيبات أخرى والتي تدخل فيها بعض المواد (الخامات) المرتفعة السعر مقارنة بالأعمال المنفذة خلال الفترة الحالية والمنحصرة في اعمال التسويات وحفر وردم الطرق بمشروع طرق جنوب الوادي ومحور الضبعة ومشروع سيلفر سندس بالساحل الشمالي مما نتج عنه هذا التغير النسبي في التكاليف الي المبيعات.

٥.٣.٣. حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو ١٣.٠١ مليون جنية خلال الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ١١ مليون جنية عن صافي الربح المحقق لنفس الفترة من عام ٢٠٢١ والبالغ قدره ٢.٠١ مليون جنية وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة اي ان الزيادة في صافي الربح المحقق خلال الفترة المنتهية

في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ يمثل نحو ٥.٤٥ أمثال الربح المحقق لنفس الفترة من عام ٢٠٢١ وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي:

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو ٣٨.٢٧ مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة ١٦.٣٠ % مما ادي الي ان مجمل الربح قد بلغ نحو ١٨.٢١ مليون جنية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ١٥.٠٨ مليون جنية عن مجمل الربح المحقق في نفس الفترة من العام السابق والبالغ قيمته نحو ٣.١٣ مليون جنية.

- هذا وترجع الزيادة في المبيعات الي التعاقدات التي ابرمتها الشركة خلال عام ٢٠٢٢ والمفصح عنها مسبقا والمتمثلة في تعاقد مشروع تنمية محور الضبعة بقيمة ١٧.١٣ مليون ومشروع سيلفر سندس بالساحل الشمالي بقيمة ٦٠.٢٦ مليون جنيها. مما أسفر عنه الزيادة في قيمة مبيعات الشركة وزيادة الأرباح كما هو موضح أعلاه.

- هذا وترجع الزيادة في مجمل الربح وانخفاض نسبة التكلفة الي المبيعات لانتهاؤ بعض المشاريع التي بها أعمال مباني وتشطيبات أخرى والتي تدخل فيها بعض المواد (الخامات) المرتفعة السعر مقارنة بالأعمال المنفذة خلال الفترة الحالية والمنحصرة في اعمال التسويات وحفر وردم الطرق ومشروع طرق جنوب الوادي ومحور الضبعة ومشروع سيلفر سندس بالساحل الشمالي. مما أسفر عنه زيادة أرباح الفترة الحالية ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق كما هو موضح أعلاه.

٥.٣.٤. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض نحو ١٦.٩٠ مليون جنية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ مقابل نحو ١٩.٧٩ في ٣١-١٢-٢٠٢١ أي بانخفاض قدره نحو ٢.٨٩ مليون جنية مما يعني ان الشركة قامت بتحصيل كامل رصيد العملاء السابق والبالغ قيمته نحو ١٩.٧٩ وهذا امر جيد كما بلغت تحصيلات الشركة من مبيعاتها في ٣٠/٠٩/٢٠٢٢ قيمة نحو ٤٣.١٢ والبالغ قدرها نحو ٦٥.٥٧ مليون جنية أي بنسبة تحصيل نحو ٦٥.٧٦ % وهذا امر جيد نسبيا و توصي اللجنة بتنشيط عملية التحصيل ومنح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدى العملاء تؤثر بالتالي على السيولة النقدية لدى الشركة مما قد يدفعها الي الاقتراض من البنوك وتحمل أعباء تمويلية تؤثر على ربحية الشركة.

٥.٣.٥. بلغ رصيد تأمينات لدى الغير نحو ١٣.٠٥ مليون جنية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ مقابل نحو ٩.٦٧ في ٣١-١٢-٢٠٢١ أي بزيادة قدرها نحو ٣.٣٨ مليون جنيها. ولم تحصل من تأمينات لدى الغير خلال الفترة سوى ٠.٠٨٩٧ وهذا امر غير جيد لذا توصي اللجنة بشكل ملح في عمل جدولة لتلك المديونيات خاصة المديونيات التي انتفى الغرض منها وانتهت فترة الضمان والتامين المستحق لها والعمل على تحصيلها ومنح حوافز مالية للمحصلين لتحفيزهم على التحصيل.

٥.٣.٦. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل نحو ١.٩٩ مليون جنية خلال الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ وهو مستخدم في التشغيل و هذا امر لا بأس به طالما في نطاق محدود والاعباء التمويلية طفيفه وغير مؤثرة واللجنة توصي دائما بتحصيل مستحقاتها من العملاء وتنشيط عملية التحصيل والحد من الانجراف نحو القروض لتجنب الشركة الأعباء التمويلية التي تؤثر على الربحية.

٥.٣.٧. تم تغيير السياسات المحاسبية بالشركة لتتوافق مع معايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار ٤٧ وقد نتج عن تطبيق المعيار خسائر ائتمانية متوقعة في العملاء واوراق القبض بقيمة (٠.١١١٢) واضمحلال في المدينون والارصدة المدينة الأخرى بقيمة (٣.٣٣) مليون جنية واضمحلال جاري البنوك والودائع بقيمة (٠.٠١٩).

هذا ولم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد بعدم سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة وأنها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ على مجلس الإدارة للاعتماد.

## ٦- ملخص توصيات اللجنة:

- ١- توصي اللجنة بتعزيز نظام الرقابة الداخلية بتعيين الكفاءات اللازمة وذلك لتلبية الالتزام بالتقارير الدورية المطلوبة وتنشيط وكفاية منظومة المراقبة الداخلية للمهام والمسؤوليات المطلوبة منها.
- ٢- توصي اللجنة بتعزيز نظام المراجعة الداخلية وتعيين الكفاءات اللازمة لذلك.
- ٣- أوصت اللجنة بعرض القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣٠-٠٩-٢٠٢٢ على مجلس الإدارة للاعتماد.
- ٤- توصي اللجنة بتنشيط عملية التحصيل ومنح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك لتوفير السيولة اللازمة للشركة
- ٥- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الادارة باقتراح تعيين مراقب حسابات الشركة الخارجي وتحديد اتعابه.
- ٦- أكدت اللجنة على استجابة الشركة لتوصيات البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية مما جنب الشركة غرامات نتيجة لذلك.
- ٧- اطلعت اللجنة على الأرصدة الدائنة للجهات السيادية (مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية) وأوصت بسدادها تجنباً للغرامات.

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة.

أمين السر

إبراهيم محمد السيد

رئيس اللجنة

مصطفى السنيطي

